رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية

خلفة نصير؛ أستاذ محاضر "ب"؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ قسم العلوم السياسية؛ جامعة ابن خلدون/ تيارت

الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع ورهانات التداعيات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على الدوائر الجيوسياسية والإستراتيجية للجزائر والتي شملت كل عوامل عدم الاستقرار السياسي وهشاشة الأنظمة في المنطقة والصراعات الداخلية على السلطة، والنمو السكاني السريع، إضافة إلى انعدام الأمن بكل مستوياته وأبعاده الذي تغذيه العمليات الإرهابية والهجرة غير الشرعية وكل أنشطة الاتجار بجميع أنواع الأسلحة والمخدرات، كما تزامنت هذه الظواهر مع مجموعة من التفاعلات الداخلية تمثلت مخرجاتها في جملة المقاربات و حزمة الإصلاحات السياسية التي باشرتها الدولة محلياً وإقليمياً ودولياً منذ السنوات الأخيرة توافقاً مع متغيرات و إفرازات البيئة الإقليمية والتي شملت ما يُعرف في الأدبيات السياسية بثورات الحراك العربي2011 إلى جانب متغيرات خارجية تمثلت في تأثيرات العولمة وسياقها الدولي العام.

Abstract

This study seeks to shed light on the reality and implications of the security repercussions in the Sahel region on the geopolitical and strategic circles of Algeria, which included all the factors of political instability, the fragility of regional regimes, internal power struggles, rapid population growth, insecurity at all levels and operational dimensions Terrorism and illegal immigration and all activities of trafficking in all types of weapons and drugs. These phenomena coincided with a series of internal interactions whose outputs were among the approaches and package of political reforms initiated by the State Leah regionally and internationally since the recent years in line with the variables and secretions of the regional environment, which included what is known in the literature of political upheaval of the Arab movement in 2011 as well as external variables was the effects of globalization and the international context of the year.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

مقدمة:

يحتل موضوع التهديدات الأمنية أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأمنية خاصة في ارتباطها بقضايا قدرة ووظيفة ودور الدولة الوطنية والقومية على تجاوز التحديات التي تعتريها سواءاً من الناحية السياسية، الأمنية، وحتى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتزداد الأهمية أكثر خلال العقد الأخير من القرن العشرين بفعل التحولات التي أفرزتها ظاهرة العولمة خاصة في انعكاساتها على عدة مستويات للأمن ولعل أهم هذه المستويات الأمن القومي للدول، والذي أصبحت فيه التهديدات سياسية واقتصادية وثقافية بعدما اقتصرت في فترة الحرب الباردة على البعد العسكري فقط.

ويُعتبر الأمن القومي المحور الأساسي للسياسة الخارجية للدولة والأمة، لأن السياسة الخارجية هي السلوك الخارجي الذي تتبعه الدولة انطلاقاً من مفهومها لأمنها القومي، ويُجمع أغلب المفكرون الإستراتيجيون على أن الأمن القومي يجب أن يحتل مكانته في التفكير الاستراتيجي السياسي والعسكري، لهذا جعلت الدولة من أمنها القومي هدفاً استراتيجياً أعلى، لأن التحديات التي تواجه الأمم باختلاف العصور والأزمان تتأثر بالحوادث والمتغيرات والاختلافات[1].

في نطاق هذا السياق تُعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق في العالم استقطاباً في ظل ما تشهده من تحديات وتداعيات خاصة في جانبها السياسي – الأمني العابر للحدود، فقد أصبحت هذه المنطقة تُشكل مصدراً أساسياً من مصادر الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تُهدد كيان الدولة الوطنية والقومية، على عكس مرحلة الحرب الباردة، وازدادت إفرازات هذه المعضلات أكثر مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 و التي ارتبطت بمكافحة الإرهاب الدولي ومدى تأثيرها في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا ما جعل من منطقة الساحل الإفريقي تحتل أهمية وبعداً استراتيجياً، اقتصادياً وسياسياً، كبيرا خاصة مع زيادة الاهتمام الدولي بما فيها التنافس الاورو- أمريكي بهذه المنطقة.

ولم تكن الجزائر في دوائرها الجيوسياسية و الاستراتيجية الإقليمية والدولية بعيدة عن هذه التهديدات الأمنية المتشابكة في المنطقة خاصة و تزامنها مع مجموعة التفاعلات الداخلية والخارجية والتي مست بالأساس مجموعة من الظواهر أهمها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة وصولاً إلى الحركات والتنظيمات الإرهابية، النزاعات الاثنية وهشاشة الأنظمة السياسية والانفلات الأمني فيها.

[1] أنور ماجد عشقي، الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة، ورقة مقدمة في:الندوة العلمية حول :التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، المنظمة من قبل: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض:21-2005/03/23، ص ص 22، 23.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

تأسيساً على المعطيات السابقة، تُعالج هذه المقالة إشكالية واقع المعضلات الأمنية التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي في الوقت الراهن والتي تُثير جدلاً واسعاً، وانعكاساً كبيراً وعلى شتى المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والأمنية بالنسبة لدول الجوار الإقليمي، وعانت الجزائر من تبعات هذه الإشكاليات خاصة في ظل التوازنات الدولية على المنطقة بين القوى الكبرى وكذا أهم التحديات التي تفرضها هذه التهديدات على الأمن القومي الجزائري، وعليه يمكن حصر المشكلة البحثية في السؤال المركزي التالي :

ما أثر انعكاسات التهديدات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري في ظل ما تفرضه تفاعلات البيئة الداخلية وتوازنات البيئة الدولية التي تشهدها المنطقة؟

إن محاولة الإجابة عن التساؤلات السالفة الذكر، يقتضي طرح الفرضية التالية:

- **تؤدي إشكالية العجز- الفشل- الوظيفي للدولة الوطنية في دول الساحل الإفريقي إلى انعكاسات سياسية و اقتصادية وأمنية تهدد كيان دول الجوار الإقليمي.**

إجابة على الإشكالية السابقة واختباراً للفرضية المطروحة، حاولنا معالجة هذا الموضوع باستخدام مجموعة من المناهج و الاقترابات- المداخل- التحليلية ولعل أهمها اقتراب تحليل النظم[*] **"لدافيد إستون"** D. EASTON وإقتراب التحليل النسقي[**](Approach System Analysis) الذي طرحه **"صامويل هانتغتون"** في كتابه "الموجة الثالثة (The Third) سنة 1991، وبناءاً عليه، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور، حيث تناول المحور الأول المنظورات النظرية والمعرفية لظاهرة التهديدات الأمنية بما فيها الأمن القومي، وفي المحور الثاني تم التطرق إلى الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي في خضم التنافس الفرنسي- الأمريكي على المنطقة، أما المحور الثالث فقد سلط الضوء على أهم التهديدات الأمنية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري، لتخلص الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات في إطار هذا الموضوع.

أولاً:الأمن القومي والتهديدات الأمنية.. دراسة في المنظورات المفاهيمية والنظرية

تُمثل المفاهيم عنصراً أساسياً لمعالجة وتحليل الفكر المطروح للتداول وهي القطب النافذ في مسار البحث الموضوعي الجاد، فأدبيات البحث في الدراسات العلمية الجادة تبدأ بتعريف مصطلحات

(*) يعتبر هذا الاقتراب النظام السياسي كهيكل مفتوح يتكون من عدة أجزاء مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض وتتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية وذلك للإستمرار والبقاء. راجع في ذلك: عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسية، عمان: دار مجلاوي، 2009، ص91.

(**) يُركز هذا الاقتراب على تحليل طبيعة ونوعية التغير في النظام السلطوي إتجاه الدمقرطة، وكذلك على العوامل والقوى الدافعة للإصلاح السياسي من خلال إيجاد علاقات إرتباطية تقوم على التأثير والتأثر بين العوامل الداخلية والخارجية لبيئة النظام السياسي.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

ومفاهيم الدراسة تعريفاً إجرائياً، لان ذلك يمثل خطوة أساسية من خطوات عرض الأفكار،[1] وانطلاقاً من ذلك يرتبط مفهوم الأمن بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالكثير من المفاهيم الشائعة، حيث شهدت الأدبيات العلمية انتشاراً واسعاً لمفاهيم التهديدات(**Threats**) و الأخطار(**Risks**) و الهشاشات(**Vulnerabilities**) والتحديات وتم استخدامها بمعان مختلفة من طرف المجتمعات العلمية[2]، وعلى الرغم من وجود تعريفات متعددة دقيقة وواضحة لهذه المفاهيم، إلا أن مفهوم الأمن ما يزال يكتنفه الغموض والتعقيد.

1- مفهوم الأمن..تعدد المقاربات والأبعاد

يحتل موضوع الأمن أهمية كبرى في الدراسات الدولية باعتباره يُشكل محور بحث أساسي في كتابات واهتمامات دارسي العلاقات الدولية، ويُمكن حصر هذه الأهمية في مستويين الأول أكاديمي متعلق بمركزية موضوع الأمن كبرنامج بحثي في الأطر والمقاربات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة للعلاقات، أما المستوى الثاني فهو مستوى تطبيقي متعلق بمدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخلياً وخارجياً وانعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الأمنية بشكل توافقي أو تعارضي إستناداً إلى مقوماتها وإمكاناتها الداخلية وارتباطاتها بالنظام الدولي.[3]

تماشياً مع هذا الطرح، يُشير مفهوم الأمن إلى "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم والحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف المخططة"[4]، ويُبنى المفهوم الأمني على افتراضين أساسيين هما[5]:

- ✓ **طبيعة التهديد الأمني:** تُفهم خارج حدود ووحدة التحليل الأمنية أي من الطرف الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.
- ✓ **جوهر التهديد الأمني:** يحمل صفة العسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة.

---

[1] محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز، مفاهيم أمنية، الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 7.

[2] قسوم سليم،" دراسات الأمن البيئي:المسالة البيئية ضمن المنظارات في الدراسات الأمنية"، المجلة العربية للعلوم السياسية،العددان 39-40(صيف- خريف2013)، ص 96.

[3] خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة:دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007- 2008، ص 18.

[4] عبد المعطي زكي، الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد، القاهرة:المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016، ص ص 1، 2.

[5] خالد معمري، مرجع سابق، ص19.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

إذاً يرتكز أمن الدول أساساً على تأمين مصادرها الداخلية والخارجية من كل التهديدات، وللأمن عدة مستويات منها الأمن الإنساني(الوطني)، الأمن القومي(الإقليمي)، الأمن الدولي.

2- الأمن القومي:تعاريف متعددة

لقد مرَ مفهوم الأمن القومي بمرحلتين مهمتين نتيجة التطورات العالمية، في المرحلة الأولى كان يُنظر إليه نظرة إستراتيجية ضيقة وهي صد هجوم عسكري معاد وحماية الحدود من الغزوات الخارجية والمحافظة على الاستقلال الوطني، في المرحلة الثانية صار على الدولة أن تؤمن مواطنيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ضد أخطار متعددة فرضتها طبيعة الانفتاح الواسع على العصر الحديث.[1] ويُعرف "حامد ربيع" الأمن القومي[*] بأنه "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تُحافظ على احترامها، وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية".[2]

من خلال المفاهيم السابقة يمكن القول أن قضية الأمن القومي أصبحت الأكثر أهمية بالنسبة لكل دول العالم في الوقت الحالي كما يراه "مفيد محمود شهاب" وذلك بفعل عوامل متعددة، أهمها تلك المتغيرات الحادة التي يشهدها النظام الدولي، ولعل أهمها تراجع أهمية قضية الأمن الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وبروز أهمية وخطورة قضايا الأمن الإقليمي في معظم قارات العالم، خاصة آسيا، وإفريقيا وأوربا.[3] وفي ظل انتهاء عصر العزلة السياسية وانتشار العولمة تراجعت سيادة الدولة وتناقصت استقلالية القرار الوطني لصالح قوى إقليمية أو دولية، مما يُعد انتقاصاً من السيادة ومن الأمن القومي، ويمكن إيجاز مجموعة من الأبعاد للأمن القومي ولعل أهمها ما يلي[4]:

أ- **البعد السياسي:**ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وهو ذو شقين داخلي وخارجي، يتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية، أما البعد الخارجي

[1] عبد المعطي زكي، مرجع سابق، ص2.

[*] عُرف مفهوم الأمن القومي لأول مرة سنة 1952 من طرف "آرنولد وولفر"Arnold Wolfers" في مقال له بعنوان"الأمن القومي كرمز غامض"National Security as an amliguous Symloe رأى فيه أنه بمعنى موضوعي، الأمن يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما بمعنى ذاتي، فهو يُشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم. نقلاً عن:حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص22.

[2] قاسم نادية، ندوة برشلونة:هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،كلية الحقوق، 2001-2002، ص ص 12، 13.

[3] المرجع نفسه، ص13.

[4] المرجع نفسه، ص3.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها، وفق أولويات المصالح الأمنية وأسبقياتها.

ب- **البعد الاقتصادي:** ويرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، فمجال الأمن القومي هو الإستراتيجية العليا الوطنية التي تهتم بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية.

ج- **البعد الاجتماعي:** ويهدف إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، فبغير إقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات يتعرض الأمن القومي للخطر ويرتبط هذا البعد بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة .

د- **البعد العسكري:** تتحقق مطالب الدفاع والأمن والهيبة الإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي، عبر الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية للدفاع على حدود الدولة وعمقها.

هـ- **البعد الثقافي:** ويقوم على حماية الفكر والمعتقدات ويُحافظ على العادات والتقاليد والقيم ويعزز انطلاق مصادر القوة الوطنية في كافة الميادين في مواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية.

نستنتج أذاً أن مفهوم الأمن القومي مفهوم شامل يرتكز على تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تُهددها داخلياً وخارجياً، ومن ثم فإن أمن أي دولة إن هو إلا محصلة تفاعل على أصعدة ثلاث، وطني بمعنى قطري من جهة، ثم إقليمي من جهة ثانية، ثم دولي من جهة ثالثة.

3- مفهوم التهديدات الأمنية:

يفحص موضوع الدراسات الأمنية كحقل معرفي الأصول العميقة لتشكل الظاهرة الأمنية في حدودها الداخلية والدولية استناداً إلى ضبط وتحليل مستويات تبلور الفعل الأمني، عبر استقطاب لثلاثية:الفاعل الأمني، السيادة الأمنية، القيمة الأمنية.[1]

أ- المقصود بالتهديد الأمني: يُعتبر مفهوم التهديد الأمني من المفاهيم الأساسية في الدراسات الأمنية، فدراسة التهديدات الأمنية مرتبطة أساساً بوحدة التحليل الرئيسية للتهديد الفردي، الجماعي، القومي، الإقليمي، العالمي مروراً بتحديد مصادر التهديد داخلية وخارجية وصولاً بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها والاستراتيجيات المقترحة

[1] خالد معمري، مرجع سابق، ص13.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

لمواجهة هذه التهديدات، من **الناحية اللغوية** التهديد الأمني هو ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر، فالتهديد يتعلق بكل ما يُمكن أن يُخل بالأمن ويُشكل هاجساً، أما من **الناحية الإستراتيجية** فهو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يُضطر الأطراف للتهديد، وتتنوع توجهات الباحثين والدارسين في تصنيف طبيعة التهديدات الأمنية ويمكن تقسيمها إلى الأشكال التالية[1]:

- **التهديدات الفعلية:** تعَرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد.

- **التهديدات المحتملة:** وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.

- **التهديدات الكامنة:** وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرتبة.

- **التهديدات المتصورة:** هي تلك التهديدات التي لا تُوجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية، لكن النظرة المستقبلية قد تُشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجة متفاوتة.

ب- عناصر تحليل التهديد الأمني

إن دراسة التهديدات الأمنية تستدعي تحديد طبيعة المصادر وأنواع التهديدات بالإضافة لأبعادها ونطاقها وهذا ما يدفعنا للتطرق للعوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات الأمنية عبر مختلف مستويات الأمة وهي بمثابة أجندة لفهم وتحليل التهديدات الأمنية[2]:

- **طبيعة التهديد:** يُقصد به نوعه وأبعاده سواء منه السياسي، الاقتصادي، العسكري، الجغرافي.

- **مكان التهديد:** اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي، سواء مباشر أو غير مباشر.

[1] ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين الدول شمال وجنوب المتوسط، عمان: الأردن، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 29-31.

[2] المرجع نفسه، ص ص2، 3.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

- **زمان التهديد:**تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى إستمراريته(مؤقت – مستمر)، ثابت أو متغير.

- **درجة التهديد:**قوته وخطورته، فكلما زادت درجة قوة التهديد تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية

- **تعبئة الموارد:**من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره وأبعاده.

ثانياً:خصوصية منطقة الساحل الإفريقي في ظل التوازنات الدولية

كانت منطقة الساحل الإفريقي من المناطق المهمشة استراتيجياً واقتصادياً وسياسياً طيلة حقبة الحرب الباردة، إلا أن التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير جعلتها تكتسب قيمة إستراتيجية دولية، وأعطتها مكانة هامة في التوازنات والصراعات الدولية التي تشهدها القارة الإفريقية.

1- أهمية منطقة الساحل الإفريقي الجيوسياسية:تكتسي منطقة الساحل الإفريقي[*] أهمية كبيرة، حيث تتميز بموقعها الجيواستراتيجي الهام، والساحل الإفريقي هو ذلك الجزء من القارة الإفريقية الذي يُشكل منطقة عبور بري من شمال إفريقيا(المغرب العربي) إلى إفريقيا جنوب الصحراء والممتد على شكل حزام على مسافة 3862 كلم^2 من المحيط الأطلسي- غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، أي من داكار إلى جيبوتي مروراً بموريتانيا، مالي، النيجر، تشاد والسودان مغطيا مساحة 3.053.200كلم^2.[1]

ويربط الساحل دول شمال إفريقيا ووسطها، ويمثل شريط واضح من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي- ويسيطر على الطرق التجارية في القارة، هذا إلى جانب ما تتمتع به من ثروات طبيعية ومعدنية، مثل الألماس و النحاس ويقدر الاحتياطي ب 27.3مليون طن عالي الجودة، وكذلك اليورانيوم في النيجر ب 280 ألف طن والكوبالت التي تُستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة وهناك مخزون هائل من الذهب والزنك والرخام والتي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل التشاد، واحتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر ب 100مليون طن، كما تتمتع أيضا منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة، فمثلاً نهر النيجر هو ثالث انهار إفريقيا طولاً بعد النيل والكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160كلم وتزيد مساحته عن 2مليون كلم^2 وهو صالح للملاحة في مابين كورسا وباماكو في فصل المطر، وكذا نهر السينغال السادس من حيث الطول والخامس من حيث المساحة، ومن المنتظر أن تكون هذه

[*] الساحل الإفريقي هو منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون منطقة تواصل والتقاء بين الحضارتين الإفريقية والعربية، ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تفقد هذه الميزة بحيث يرجع ذلك إلى عدة اعتبارات داخلية وخارجية.راجع في ذلك:ياسمين حجار، أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2015- 2016، ص 13.

[1] حسام حمزة، مرجع سابق، ص72.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

المنطقة محل صراع الدول الكبرى على اعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب سترتبط مستقبلاً بأزمة المياه.[1] كما تتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة إستراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي، خصوصاً في السودان والتشاد اللتان تتمتعان باحتياطي نفطي هائل، كما أن هناك دراسات وتقارير معاصرة تثبت أن مستقبل العالم الطاقوي موجودة بهذه المنطقة لاسيما بما يتعلق بالطاقة الشمسية كون هذه المنطقة الصحراوية[2].

من خلال ما سبق يتضح أن لدول الساحل ميزات ذات أهمية جيوسياسية وإستراتيجية غير خافية مما جعلها في دائرة الأطماع العالمية خصوصاً بين أمريكا التي تحاول السيطرة عسكرياً على المنطقة وفرنسا ثقافيا(الحزام الفرانكفوني) والصين اقتصادياً.

2- التنافس الفرنسي- الأمريكي على منطقة الساحل الإفريقي: يُعبر اشتداد حدة التنافس الفرنسي-الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي عن تزايد أهمية المكانة الجيوبوليتكية التي باتت تحظى بها المنطقة جهوياً ودولياً، وخصوصاً أطراف دولية أخرى على خط التنافس مثل الصين، ويُمكن إيجاز أهم معالم التنافس الفرنسي – الأمريكي على المنطقة في النقاط التالية:

أ.السياسة الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي: تُعتبر فرنسا صاحبة التجربة الاستعمارية لجل منطقة الساحل الإفريقي، ولذلك فهي تعتبر هذه الأخيرة بمنزلة منطقة نفوذ تقليدي بامتياز، حيث تنظر إلى منطقة الساحل وغرب إفريقيا كمنطقة نفوذ جيوسياسي تُمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو حركات سياسية محددة فيها، وذلك في إطار ما إصطلح البعض على تسميته سياسة "فرنسا- إفريقيا"، ويُمكن حصر- وتحديد الاهتمام الفرنسي- بمنطقة الساحل الإفريقي في ثلاث منطلقات متداخلة ومركبة وهي: **الماضي الاستعماري، المصالح الاقتصادية والاهتمامات الأمنية**، وعلى هذا الأساس عملت فرنسا على تنفيذ سياستها في منطقة الساحل الإفريقي من خلال التركيز على ثلاث محاور أساسية يُمكن اختصارها في التالي[3]:

أ- المحور الأمني – العسكري: واصلت فرنسا ممارسة النفوذ والوصاية على الكثير من مستعمراتها السابقة بعد استقلال هذه الأخيرة عنها منذ ستينات القرن الماضي، من خلال استحداث أطر بديلة من الاستعمار التقليدي لتثبيت مواطئ قدمها في دول الساحل ومن أهمها:

- ✓ اتفاقيات الدفاع المشتركة.

[1] جارش عادل،"تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،(ب.س.ن)، ص2.

[2] المرجع نفسه، ص3.

[3] عشور قشي، "التنافس الفرنسي- الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي:دراسة في منطلقات الاهتمام واليات التغلغل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 45- 46 (شتاء- ربيع 2015)، ص76.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

✓ الحفاظ على وجود وحدات عسكرية فرنسية إلى يومنا هذا في التشاد، وبوركينافاسو، والنيجر..الخ.

✓ الاعتماد على المقاربة التدخلية من أجل تعزيز وجودها وتوسيع نفوذها في إطار حفاظها على مصالحها مثل التدخل في مالي 2012.

ب- المحور الاقتصادي: تحاول فرنسا دائماً بلورة سياسة إستراتيجية خاصة بالمنطقة خاصة فيما يخص المناطق البترولية وذلك من خلال **"المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية"**(*) في يناير 1958، كما عمدت إلى تنمية التجارة البينية مع أغلبية دول وسط القارة وزيادة الاستثمارات الفرنسية.

ج- المحور الثقافي: تفردت جذور السياسة الثقافية الفرنسية في العهد الاستعماري متمثلة بسياسة الاستيعاب الفرنسية لمواطني المستعمرات، وتعتمد فرنسا في هذا الجانب على عدة عناصر منها اللغة المشتركة، المؤسسات التعليمية الفرنسية، المراكز الثقافية الفرنسية.

2.السياسة الأمريكية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي: عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز وجودها في القارة الإفريقية ككل وليس فقط منطقة الساحل، تجسيداً لمشروع القرن الأمريكي الجديد الذي ظهر سنة 1997 ومؤلته **"شركة برادلي"** وأنتجته "براميل الفكر"الأمريكية والتي من بين أعضاءها **"دونالد رامسفيلد"**، **"ديك تشيني"**، ونخبة المركب الصناعي العسكري الأمريكي والشركات النفطية العملاقة.[1]

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن اهتمامها بمنطقة الساحل الإفريقي هو نتيجة للتهديدات الأمنية المختلفة وعلى رأسها التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية التي تُهدد قواعدها من جهة، ومن جهة ثانية حماية الاستثمارات الأمريكية في القارة التي زادت إلى ثلاث أضعاف في عهد الرئيس بوش وتأمين منابع النفط[2].في هذا السياق انطلق مع الأول من تشرين/أكتوبر 2008 النشاط الفعلي ل"القيادة الإفريقية التي أحدثتها الولايات المتحدة، لكي تكون القارة الإفريقية في محور الأجندة الأمريكية للهيمنة العالمية، و أتت الخطوة تنفيذاً لآخر قرار اتخذه وزير الدفاع الأمريكي السابق **"دونالد رامسفيلد"** قبل مغادرة البنتاغون، وتشمل دائرة تدخل **"افريكوم"**، موزعة على ثلاث قيادات فرعية في كامل القارة الإفريقية(عدا مصر التي تتبع للقيادة المركزية في ميامي).[3] في هذا السياق يرى **"إبراهيم**

(*) هي عبارة عن إطار إقليمي يضم كلا من:الأقاليم الصحراوية للجزائر، مناطق إفريقيا الاستوائية الفرنسية، مناطق إفريقيا الغربية الفرنسية.

[1] محمد الأمين بن عائشة،"الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي:بين الاستمرار والتغير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47-48(صيف-خريف 2015)، ص107.

[2] عشور قشي، مرجع سابق، ص84.

[3] المرجع نفسه، ص108.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

أبو خزام" أن سر الاهتمام الأمريكي المفاجئ بالقارة الإفريقية يقف وراءه عاملين رئيسيين هما:محاولة طرد أوربا، خصوصاً فرنسا، من القارة الإفريقية، وتطويق العرب من حدودهم الجنوبية، والدليل على ذلك هو تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على المستعمرات الفرنسية السابقة بالتغلغل فيها، والعمل على زعزعة استقرارها، فالتوجه الأمريكي ينصرف نحو مناطق النفوذ الفرنسية، مثل القرن الإفريقي، والمغرب العربي، وساحل العاج، وهو توجه يهدف إلى تحريك المشاكل الإقليمية من اجل إحداث فراغ قوة تتقدم الولايات المتحدة نحوه فيما بعد[1].

ثالثاً:أثر التهديدات الأمنية على الأمن القومي الجزائري

تُعتبر منطقة الساحل بمنزلة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، لما تُشكله من عمق جيواستراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني، ويُعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية للأمن القومي الجزائري، نظراً إلى المميزات الخاصة التي تطبع المنطقة وتحديداً في ما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يُضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية، ما يُصَعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني وتحقيق الإشباع والتماسك الاجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية، وتعتبر جملة هذه المميزات بمنزلة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من المشاريع الوطنية والإقليمية.[2] فأي تحولات أو تغيرات أو تحديات أو تفاعلات في هذه المنطقة ينعكس مباشرة على الجزائر، ولذلك تسعى الجزائر منذ الاستقلال إلى ضمان استقرار هذه القاعدة الخلفية والمحورية لأمنها القومي، وتعمل الجزائر على ضمان استقرار الدول والأنظمة ومنع بروز تهديدات ومخاطر أمنية من شأنها أن تحدث اضطرابات ومشاكل، كما تهدف من خلال آليات العمل الدبلوماسي والحوار والتنسيق بين مختلف دول المنطقة إلى مواجهة أي تهديد أمني ورفض أي تواجد أجنبي لأن ذلك من شأنه أن يُهدد أمن واستقرار الجزائر.[3] إلا أن هذه المنطقة شهدت في السنوات الأخيرة عدة اضطرابات سياسية وأمنية خطيرة، ولعل من أبرزها تنامي التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة السلاح، ناهيك عن الأزمة السياسية والأمنية التي شهدتها دولة مالي منذ حدوث التمرد الطوارقي في شمال مالي،[4] ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات فيما يلي:

[1] سعيد الهوسي، "مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الاستراتيجيا الأمريكية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33(شتاء2012)، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص107

[3] سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري(2010-2014)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015 ، ص174.

[4] المرجع نفسه، ص174.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

1- التهديدات الإرهابية:تعاظم حضور التهديد الصادر عن الإرهاب الممارس من طرف التنظيمات الإرهابية[*] ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية بعد التأكد من تورطها في عمليات إجرامية نفذتها بهدف تمويل عملياتها، وبعد التحالفات التي أنشأتها مع عصابات الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، السلاح، وهذا ما أكده وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي"سابقاً لدى افتتاحه لأعمال "مؤتمر التنسيق بين دول الساحل" في مارس 2010 بالجزائر العاصمة، عندما صرح أن"الإرهاب والجريمة المنظمة التي عدد منها تهريب المخدرات والأسلحة[1].

في هذا السياق تُعد الجزائر من أبرز الدول التي عانت من الإرهاب الذي وصل إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية خاصة مع فترة تسعينيات القرن العشرين، ورغم تقلصه وانحساره في السنوات الأخيرة وتراجع العمليات الإرهابية في الجزائر، إلا انه مازال يُشكل تهديداً لأمن الجزائر خاصة في ظل أخذه لأشكال وأنماط جديدة، كما انه لم يُعد إرهاب محلي المصدر بل تعددت وتنوعت مصادره خاصة من البيئة الإقليمية للجزائر على غرار الساحل الإفريقي.[2] ورغم التنوع في الأساليب التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في الجزائر لتطويق هذه الظاهرة، وهي الأساليب التي تراوحت بين استخدام القوة العسكرية، وكذلك اللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية من خلال مبادرات سياسية معينة كسياسات الوئام المدني والمصالحة الوطنية، إلا أن هذا التهديد لازال قائماً بفعل تعدد أسبابه.[3] لقد أصبح تنظيم القاعدة وفروعه الثانوية نشطاً، وتسلل إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء منذ اندلاع الاضطرابات في بعض دول شمال إفريقيا 2011، وأخذت ملامح ظاهرة الإرهاب تتضح تدريجياً، بدءً من شمال مالي وأجزاء أخرى من منطقة الساحل حتى منطقة شمال إفريقيا والصومال في شرقي القارة[4].ولم يعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يُشكل هماً أمنيا لدول منطقة الساحل الإفريقي فحسب، بل تعده إلى تهديد مباشر لكيانات دوله، خاصة مثلث الحلقة الأضعف، المتمثل في موريتانيا والنيجر ومالي[5].

وتُثير عمليات الجماعات الإرهابية وعلاقاتها مع شبكات الإجرام والتهريب في الصحراء والساحل تخوفات الجزائر من أن يُستغل هذا الوضع من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكمسوغ لانتهاك سيادتها وعسكرة منطقة الصحراء لاسيما و أن الولايات المتحدة الأمريكية تبنت منذ 11سبتمبر

---

[*] منذ عام 2003 أصبحت الجزائر تُعاني من مشكل انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية ومنها الجماعة السلفية للدعوة والقتال المغاربية (الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة، الجماعة المغربية المقاتلة إلى الصحراء والساحل عبر مد مجال نشاطها إلى الصحراء في موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد.

[1] حسام حمزة، مرجع سابق، 93.

[2] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص199.

[3] حسام حمزة، مرجع سابق، ص72.

[4] عبد الغني دندان، "ما وراء الأمن:الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان41-42(شتاء- ربيع2014)، ص15.

[5] المرجع نفسه، ص16.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

ما يُعرف ب**"مبادرة عموم الساحل(PSI)** الموجهة إلى أربع دول هي موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد والتي تهدف إلى إنشاء تعاون عملياتي معها لتعزيز قدراتها الأمنية في الحرب على الإرهاب والتي تعززتا سنة 2005 بما يُعرف **"بالشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء(TSCTP)"** وهي الآن تبحث جاهدة، ومنذ سنة 2007 عن إقامة قاعدة الافريكوم في المنطقة، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع لبناء الافريكوم في منطقة تمتراست الجزائرية، والتي تُشكل أفضل نقطة لمراقبة المنطقة ككل، فإن الرفض الجزائري لاحتضان هذه القاعدة وتصاعد الظاهرة الإرهابية في المنطقة قد يدفعانها إلى بناء قواعد عسكرية لها في إفريقيا عموماً وفي الساحل خصوصاً، وتبقى مالي إحدى الدول الأكثر إحتمالاً لاحتضان واحدة من هذه القواعد.[1] ومن جانب آخر كان لتزايد وتيرة النشاط الإرهابي في الساحل الإفريقي من جراء الأزمة في مالي2012، إرتداد إستراتيجي و أثر مباشر على الجزائر، بعد تحول نشاط الجماعات الإرهابية المتمركزة في فضاء الساحل من المجال المحلي إلى الإقليمي، فضلاً عن عمليات الإختطاف للحصول على فدية، والتي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فالمكاسب المالية الناتجة من هذا النشاط تُستخدم على نطاق واسع لتمويل العمليات الإرهابية، كان هذا هو الحال خلال أزمة الرهائن في عين آمناس في الجزائر خلال شهر يناير 2013 وقبل ذلك الرهائن الأوربيون و الدبلوماسيون المختطفون في مدينة "غاو" المالية.[2]

2- أنشطة الجريمة المنظمة:أضحى ما يُسمى الجريمة المنظمة[*] إحدى مجالات الاهتمام الأمني غير التقليدي بما تمثله من تهديد لأمن البشر ورفاهيتهم وكرامتهم، فضلاً عن تهديدها لأمن الدول التي تنشط عبرها، ويمكن التمييز بين المنظمات الإجرامية الداخلية وتلك العابرة للحدود الوطنية هي جريمة خطيرة ارتكبتها جماعة إجرامية منظمة ومتشعبة في أكثر من بلد، والسبب وراء ارتكابها هو المنفعة المالية أو تحقيق هدف غير شرعي، ومن هذه الجرائم الإتجار في المخدرات أو غسيل الأموال وتزييفها، والاتجار في البشر وسرقة الأعمال الثقافية وتهريبها، وجرائم المعلومات(الجرائم الالكترونية)، والاتجار غير المشروع في المواد البيولوجية والنووية، بالإضافة إلى الأسلحة النارية وأنشطة الإرهاب.[3]

لقد أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وان هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بإطراف خارجية فاعلة، وتُشير الدراسات إلى أن نحو25 بالمئة سنة 2007 و13 بالمئة سنة 2009 من الكوكايين الذي وصل

---

[1] حسام حمزة، مرجع سابق، ص 94.

[2] المرجع نفسه، ص 132.

[*] أستخدم مصطلح الجريمة المنظمة لأول مرة في ولاية شيكاغو الأمريكية عام 1919، ثم في المناقشات بشأن السياسة الجنائية في ألمانيا في ستينات القرن الماضي، لمزيد من التفاصيل انظر:إسراء أحمد إسماعيل، "الجريمة المنظمة وتحديات الأمن في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، أكتوبر 2011، ص13.

[3] إسراء احمد إسماعيل، مرجع سابق، ص13.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

إلى أوربا مر عبر دول إفريقيا الغربية بقيمة إجمالية تقدر ب 800 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 0.2 من الناتج الداخلي الخام لدول غرب ووسط إفريقيا في سنة 2009 وعموماً فإن تجارة التهريب تُدر مداخيل كبيرة قد تفوق الناتج الداخلي الخام لبعض دول المنطقة[1]، إضافة إلى ذلك فإن تنامي الجريمة المنظمة يُشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة.[2]

3- الهجرة غير الشرعية:تعمل ظاهرة الهجرة غير الشرعية على زعزعة الاستقرار السياسي الوطني خاصة و أن هذا ينتج عنه مظاهر الفساد المالي والأخلاقي والصحي، وتُشكل هذه الظاهرة خطراً على الأمن القومي الجزائري بمختلف مستوياته من خلال إرتباطه و اقترانه بشبكات تهريب البشر- بالجرائم المنظمة المختلفة كالتزوير وإدخال العملات التي تُروج في السوق الموازية، وتهريب والمتاجرة بالمخدرات وكذا تزوير العملات الوطنية، كما ينشط المهاجرين في نهب الآثار والتحف الفنية والمساس بالتراث الثقافي، ويتأثر الجانب الاقتصادي والاجتماعي من الظاهرة بارتفاع نسبة البطالة ومزاحمة اليد العاملة الأجنبية المتسربة لليد العاملة الوطنية.[3]

كما تؤثر في جانب ثاني على الاستقرار الأمني بحيث في كثير من الأحيان ترتبط شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين بالجماعات الإرهابية حيث تعمد الجماعات الإرهابية على نقل خلاياها وتمرير أنشطتها عبر قوافل الهجرة السرية وكثيراً ما يقوم المهاجرون غير الشرعيين بأعمال إجرامية تمس استقرار الجزائر كجرائم التهريب وتبيض الأموال والمتاجرة وتهريب المخدرات والأسلحة بحيث كثيرا ما ترتبط الجريمة المنظمة بظاهرة الهجرة غير الشرعية وباعتبار الجزائر منطقة عبور من و إلى الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية فإن هذا يؤثر على علاقتها الخارجية خاصة مع الدول الأوربية المستقبلة للمهاجرين.[4]

4- الفشل البنيوي والوظيفي للدولة الوطنية الإفريقية:يرى "**باري بوزان BARI BOZAN و"آرنولد ويفرA.WIVER** " أن السبب المركزي للمشكلات الأمنية هو فشل وهشاشة دول "ما بعد الاستعمار" أو الدول الإفريقية الجديدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي لذا فهما يرفضان التحاليل التي تنسب ما تعانيه القارة الإفريقية من مشكلات إلى التخلف الاقتصادي، لكنهما يُؤكدان

[1] استعمل تنظيم القاعدة في أفغانستان إلى جانب حركة طالبان العائدات المالية لتمويل العمليات الإرهابية، كما أن تنظيم القاعدة مثل غيره من الجماعات المسلحة في شمال مالي، سعى في بعض الأحيان إلى فرض رسوم عبور على مهربي المخدرات، انظر:إسراء احمد إسماعيل، مرجع سابق، ص203.

[2] المرجع نفسه، 203.

[3] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص221.

[4] المرجع السابق الذكر، ص222.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

في الوقت ذاته أنهما لا ينفصلان بين القطاعين السياسي والاقتصادي، لأن الفشل والضعف السياسي والاقتصادي في الدول الإفريقية مترابطان بشدة.[1]

كان من بين أهم العوامل التي أدت إلى الفشل السياسي الذي تعانيه دول الساحل الإفريقي عن الضعف الشديد في التماسك السوسيو- سياسي بين المجتمع والدولة، وهو ضعف وليد عدم مراعاة الحدود الانثروبولوجية للمجتمعات المحلية في التقسيمات الحدودية التي ورثتها هذه الدول عن الاستعمار وخاصة التفكك ألاثني والقبلي(أكثر من 1500 أثنية) في إفريقيا جنوب الصحراء وغياب ثقافة سياسية وطنية تذوب فيها مختلف أشكال الانتماء الأخرى(الأثنية، العرقية، القبلية، العائلة) وهو ما أدى إلى وجود الانقلابات العسكرية وصعَب مهمة تأسيس أنظمة ديمقراطية في كثير من دول الساحل.[2] أما اقتصادياً، ففضلاً عن مستويات الاستدانة الضخمة وارتباط معظم اقتصاديات دول إفريقيا جنوب الصحراء بالمساعدات المالية للقوى الاقتصادية العالمية(الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي) والمؤسسات المالية الدولية تعاني الدول الإفريقية من فشل كبير في تحقيق العدالة التوزيعية مما يُنتج حالات من الإحباط لدى فئات معينة من المجتمع تنشأ عنها حركيات للنزوح والتمرد والعنف السياسي مثل مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم[3].

إن فكرة الدولة في حد ذاتها، تتجسد في كل من شخص الرئيس القائد والزعيم والحزب القائد الطليعي الواحد، وكذا في القبلية والعرش والمنطقة والجهة والعرق، وعليه عرفت الدولة الإفريقية عموماً وفي منطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة ما يُسمى العُصب العسكرية- المدنية، فضلاً عن وجود أنظمة عسكرية وهي الأمور التي جعلت الدولة في الساحل تفشل في بناء كيانات حديثة تضمن الوحدة الترابية لأقاليمها، كما أثبتت أن كثير من المناطق تعيش فترة ما قبل الدولة أو شبه الدولة، وهو ما يدفع إلى القول أن العجز الوظيفي للدولة في الساحل هو أحد المسببات الرئيسية للمشاكل الممتدة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي[4]، وتتضح معالم فشل الدولة وهشاشة مؤسساتها أكثر في الأزمتين المالية والليبية ويُمكن إيجازها فيما يلي:

أ- الأزمة في مالي:تُعتبر الأزمة في مالي[(*)] من أبرز الأبعاد الأساسية المرتبطة بأزمة بناء وفشل الدولة، إذ أن هناك هشاشة في المؤسسات الأمنية والسياسية(وهي الصفة المشتركة بين الأنظمة السياسية

---

[1] حسام حمزة، مرجع سابق، ص73.

[2] المرجع نفسه، ص73.

[3] المصدر نفسه.

[4] عربي بومدين وفوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، المستقبل العربي، (صيف، خريف2015)، ص 130.

[(*)] بدأت الأزمة في 17كانون الثاني/يناير 2012 حين هاجمت الحركة الوطنية لتحرير "الأزواد" عدداً من المدن المالية ومن بينها"مناكا" الواقعة قرب الحدود مع النيجر و"وتساليت"على الحدود مع الجزائر. انظر:محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص102.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

الإفريقية)، ويرتبط هذا البعد أيضاً بالجانب التاريخي السياسي حيث أن تشكيل الدولة الوطنية في هذه المنطقة أبعد الكثير من الهويات أو الأقليات والتي لم تدمج في نظام الدولة، كما لم تستفد من التنمية التي تمركزت في العواصم فقط على قلتها، أي أن المناطق الأخرى كانت بعيدة من صنع القرار، ففي الأزمة المالية لم يُدمج الرئيس **"تومانو توري"** الطوارق في العملية السياسية وأبعدهم عن المشاركة في القرار السياسي وهذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، كما أن مشكلة **الازواد**(*) تصنف حسب الخبراء السياسيين، بأنها من النزاعات المتجددة أي أنها موجودة وخامدة ولكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو على السطح، لذا يمكن تلخيص ما يجري في مالي في انه ضعف بناء دولة مركزية في الساحل، وضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركتها في السلطة[1].

ب- الأزمة الليبية: تُعتبر إفريقيا ومنطقة الساحل على وجه الخصوص مرتعاً لانتشار الأسلحة منذ عدة عقود بفعل الصراعات والحروب التي شهدتها المنطقة وتزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلاشى فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا بعد انهيار نظام القذافي، وهذا ساهم في تغذية مناطق الصراع وتأزم مناطق التوتر في المنطقة حيث بدأ هذا الانتشار عن طريق التجار ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه، ومنها ما ترعاه عشائر ومنها ما هو تابع لتنظيمات وجماعات محلية.[2] وتنشط هذه الشبكات والجماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على أربعة آلاف كلم، وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء وعارفون بتضاريسها، وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي والنيجر والسودان وإفريقيا الوسطى وتونس والجزائر وغيرها(**).

خاتمة:

لقد كشفت التحليلات الواردة في سياق هذا المقال بأن الاستقرار السياسي والأمني الجزائري في ظل كل ما يحيط بها من تحديات وانعكاسات في منطقة الساحل الإفريقي من جهة، واستقطاباً ومجالاً حيوياً لقوى خارجية خاصة منها الفرنسية - الأمريكية أصبح يُشكل هاجساً قويا في أمننة أو أنسنة أمنها القومي، خاصة في ظل انهيار وفشل الدولة الإفريقية الحديثة(ليبيا، مالي و النيجر) في تحقيق متطلبات التنمية على كل مستوياتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كل ذلك شكل نوعا من

(*) أزواد هو الاسم الذي يستخدمه الطوارق للإشارة إلى الإقليم الشمالي في مالي، وقد سعت الحركة الازوادية التي أنشئت عام 2010 إلى بناء شبكة معارضة محلية، وحشد الدعم الدولي لمشروع استقلال الشمال عن مالي. نقلا عن : محمد بن عائشة، مرجع سابق، ص 102.

[1] محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص107.

[2] المرجع نفسه، ص14.

(**) وصل السلاح الليبي المهرب إلى 14 دولة حسب بعض التقارير التي تؤكد أيضاً على أن هذا السلاح في إفريقيا يُقدر ب100 مليون قطعة.انظر: عبد العالي عبد العالي حور، مرجع سابق، ص202.

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

الضغوط باتجاه تبني جملة من المقاربات تمثلت مؤشراتها في تفعيل مبادئ الدبلوماسية الإنسانية وكذا الدبلوماسية الأمنية في المنطقة.

ولعل أزمة بناء الدولة الوطنية في دول الساحل الإفريقي من أهم المعضلات الأمنية الخطيرة على الأمن القومي الجزائري والتي تعتبر من أهم مخلفات الموروث الاستعماري الذي أنتج مشكلة الحدود الجغرافية والتي لم تأخذ بعين الاعتبار أهم مكون لها وهو التنوع الاثني والقبلي والعرقي.

كما أصبح رهان الجزائر في الوقت الحالي إضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي و الاجتماعي في منطقة الساحل الإفريقي ضرورة اتخاذ إستراتيجية ثنائية أو متعددة الأطراف في منطقة الساحل الإفريقي وبين دول الجوار واعتماداً على مقدراتها الذاتية الداخلية وليس بمبادرات تُصدر لها من دول الخارج، هذا من جهة، ومن جهة ثانية ضرورة ربط تحقيق الاستقرار والأمن بتأسيس بيئة آمنة للإنسان في منطقة الساحل الإفريقي وفق منطق الأمن الإنساني ومتطلباته.

قائمة المصادر والمراجع

1. الأمين، بن عائشة محمد،"الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي:بين الاستمرار والتغير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47-48(صيف-خريف 2015).

2. إسماعيل، إسراء أحمد، "الجريمة المنظمة وتحديات الأمن في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، أكتوبر 2011.

3. بوسكين، سليم، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري(2010-2014)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015 .

4. بومدين، عربي وقاسي، فوزية، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، المستقبل العربي، (صيف، خريف2015).

5. الجاسور، عبد الواحد، موسوعة علم السياسية، عمان: دار مجلاوي، 2009.

6. دندان، عبد الغاني، "ما وراء الأمن:الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان41-42(شتاء- ربيع2014).

7. الهوسي، سعيد، "مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الاستراتيجيا الأمريكية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33(شتاء2012).

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04

8. زكي، عبد المعطي، الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد، القاهرة:المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.

9. حمزة، حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.

10. حجار، ياسمين، أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2015- 2016.

11. معمري، خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة:دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007- 2008.

12. نادية، قاسم، ندوة برشلونة:هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2001-2002.

13. سعيد، محمود شاكر وخالد، بن عبد العزيز، مفاهيم أمنية، الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

14. سليم، قسوم،" دراسات الأمن البيئي:المسالة البيئية ضمن المنظارات في الدراسات الأمنية"، المجلة العربية للعلوم السياسية،العددان 39-40(صيف- خريف2013).

15. عشقي، أنور ماجد، الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة، ورقة مقدمة في:الندوة العلمية حول :التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، المنظمة من قبل: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض:21- 2005/03/23.

16. عكروم، ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين الدول شمال وجنوب المتوسط،عمان:الأردن، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.

17. عادل، جارش،"تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،(ب.س.ن).

18. قشي-، عشور، "التنافس الفرنسي- الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي:دراسة في منطلقات الاهتمام واليات التغلغل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 45- 46 (شتاء- ربيع 2015).

تاريخ الإرسال: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/04/16 تاريخ النشر: 2018/06/04